

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ١٣٦ لسنة ٢٠٠٤

بإنشاء جهاز قطاع مياه الشرب والصرف الصحي

وحماية المستهلك

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٥٨ في شأن منح الامتيازات المتعلقة باستثمار موارد الثروة الطبيعية والمرافق العامة وتعديل شروط الامتياز ؛

وعلى القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٦٢ في شأن صرف المخلفات السائلة ؛

وعلى قانون الهيئات العامة الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ ؛

وعلى القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن الموازنة العامة للدولة ؛

وعلى قانون نظام الإدارة المحلية الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ ؛

وعلى القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ في شأن إنشاء المجتمعات العمرانية الجديدة ؛

وعلى القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٢ في شأن حماية نهر النيل والمجارى المائية من التلوث ؛

وعلى قانون البيئة الصادر بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٧ لسنة ١٩٨١ بإنشاء الهيئة القومية لمياه الشرب

والصرف الصحي ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٣٥ لسنة ٢٠٠٤ بإنشاء شركة قابضة لمياه الشرب

والصرف الصحي والشركات التابعة لها ؛

وبعد موافقة مجلس الوزراء ؛

وبناء على ما أرتأه مجلس الدولة ؛

قرار

(المادة الأولى)

ينشأ جهاز يسمى «جهاز تنظيم مياه الشرب والصرف الصحي وحماية المستهلك» تكون له الشخصية الاعتبارية ، ويتبع وزير الإسكان والمرافق والمجمعات العمرانية ، ويكون مقره الرئيسى مدينة القاهرة ، ويجوز بقرار من مجلس إدارة الجهاز إنشاء فروع أو مكاتب تابعة له داخل الجمهورية .

(المادة الثانية)

يهدف الجهاز إلى تنظيم ومتابعة ومراقبة كل ما يتعلق بأنشطة مياه الشرب والصرف الصحي على مستوى الجمهورية ، سواء التى تباشرها مشروعات حكومية أو المشروعات التى تمنحها الدولة امتياز العمل فى هذا المجال طبقاً للقانون أو وحدات مياه الشرب والصرف الصحي التى تنشئها المشروعات الخاصة ، على نحو يمكن ويشجع هذه المشروعات من تحقيق أعلى مستوى من الأداء بما يضمن استمرارية الخدمة بالجودة والكفاءة المطلوبة ، ويقدم الخدمة للمستهلك بصورة مرضية وبأنسب الأسعار .

(المادة الثالثة)

يباشر الجهاز جميع الاختصاصات اللازمة لتحقيق أهدافه ، وله على الأخص ما يأتى :

١ - التأكد من أن أنشطة تنقية وتحلية ونقل وتوزيع وبيع مياه الشرب وأنشطة تجميع ومعالجة والتخلص الآمن من مياه الصرف الصحي والصناعى التى تباشرها الجهات الحكومية والمشروعات التى تمنحها الدولة امتياز العمل فى هذا المجال طبقاً للقانون ، ووحدات مياه الشرب والصرف الصحي التى تنشئها المشروعات الخاصة ، تتم جميعها فى إطار الالتزام بالقوانين واللوائح السارية فى جمهورية مصر العربية ، وخاصة تلك المتعلقة بالجودة وحماية البيئة .

- ٢ - مراجعة خطط استهلاك وتنقية وتحلية ونقل وتوزيع مياه الشرب وخطط تجميع ومعالجة والتخلص الآمن من مياه الصرف الصحي والصناعي ، بصفة دورية بما في ذلك الاستثمارات اللازمة لها للتأكد من توافرها بما يحقق سياسة الدولة في هذا المجال .
- ٣ - تقديم المساعدات الفنية للمشروعات الحكومية وغيرها من المشروعات التي تمنحها الدولة امتياز العمل في مجال مياه الشرب والصرف الصحي طبقاً للقانون ، ووحدات مياه الشرب والصرف الصحي التي تنشئها المشروعات الخاصة ، في إعداد الدراسات التي يتم بناء عليها تحديد مستويات الأداء الفنية والتجارية والاقتصادية والمالية المستهدفة .
- ٤ - المتابعة الدورية والتحقق من أن تكلفة تنقية وتحلية ونقل وتوزيع وبيع مياه الشرب ، وتكلفة تجميع ومعالجة والتخلص الآمن من مياه الصرف الصحي والصناعي ، سواء الذي تباشره المشروعات الحكومية أو المشروعات التي تمنحها الدولة امتياز العمل في هذا المجال ، طبقاً للقانون ، تضمن مصالح المشروعات والمستهلكين ، والتأكد من التزام هذه المشروعات بتطبيق معايير الأداء الفنية والتجارية والمالية والاقتصادية ومن تطبيقها لجداول التعريف .
- ٥ - دراسة طلبات تحديد وتعديل التعريف بما يكفل التوازن المالي والاقتصادي للمشروعات المشار إليها وبمراعاة شرائح وأقطار الاستهلاك وذلك لاعتمادها من مجلس الوزراء .
- ٦ - مراجعة واعتماد نماذج العقود والاتفاقات التي تنظم العلاقة بين المشروعات المشار إليها والمستهلكين .
- ٧ - متابعة توافر الكفاءات الإدارية والفنية والمالية والاقتصادية للمشروعات المشار إليها .
- ٨ - ضمان جودة مستوى الخدمات الفنية والإدارية التي تقدمها المشروعات المشار إليها وتقديم المساعدة الفنية لها .
- ٩ - نشر المعلومات والتقارير والتوصيات التي تساعد المشروعات المشار إليها والمستهلكين على معرفة حقوقهم والتزاماتهم وتعميقهم طبيعة الدور الذي يؤديه الجهاز وذلك في إطار من الشفافية الكاملة .

١٠ - بحث شكاوى المشتركين بما يكفل التوازن في حماية مصالح المشروعات المشار إليها والمستهلكين ، والعمل على الحد من المنازعات التي قد تنشأ في هذا الشأن .
(المادة الرابعة)

تتكون موارد الجهاز مما يأتي :

ما يخصص له من اعتمادات مالية في الموازنة العامة للدولة .
حصيلة ما تسدده مشروعات مياه الشرب والصرف الصحي الحكومية والمشروعات التي تمنحها الدولة امتياز العمل في هذا المجال طبقاً للقانون ، ووحدات مياه الشرب والصرف الصحي بالمشروعات الخاصة نظير الخدمات التي يؤديها الجهاز لكل منها .
الهيئات والتبرعات والإعانات والمنح التي لا تتعارض مع أغراضه .
عائد استثمار أمواله .
أية موارد أخرى ، طبقاً للقانون .

(المادة الخامسة)

تكون للجهاز موازنة خاصة تعد في إطار الموازنة العامة للدولة ، وتودع موارد الجهاز في حساب خاص بأحد البنوك التجارية المسجلة لدى البنك المركزي .

(المادة السادسة)

يشكل مجلس إدارة الجهاز برئاسة وزير الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية ، وعضوية كل من :

المدير التنفيذي للجهاز .

رئيس الهيئة القومية لمياه الشرب والصرف الصحي .

عضوين يمثلان قطاع مياه الشرب والصرف الصحي ، وعضوين من ذوي الخبرة ، وعضو يمثل المستهلكين يرشح كل منهم وزير الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية .

يمثل لكل من وزارات المالية والصحة والبيئة ، يرشحه الوزير المختص .

ويصدر بتعيين أعضاء مجلس إدارة الجهاز وتحديد مكافآتهم قرار من رئيس مجلس

الوزراء بناء على اقتراح وزير الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية .

(المادة السابعة)

يختص مجلس إدارة الجهاز بما يأتي :

- ١ - وضع الهيكل التنظيمي للجهاز بما يكفل تحقيق أغراضه ومباشرة جميع اختصاصاته .
- ٢ - التحقق من استيفاء المشروعات الحكومية التي تعمل في مجال مياه الشرب والصرف الصحي والمشروعات التي تمنحها الدولة امتياز العمل في هذا المجال طبقاً للقانون ، ووحدات مياه الشرب والصرف الصحي للمشروعات الخاصة ، للاشتراطات الفنية ومعايير الأداء اللازمة وذلك قبل بدء مزاولة النشاط .
- ٣ - اعتماد معايير الأداء الفني والتجاري والاقتصادي للارتقاء بمستوى الأداء وتأمين سلامة المشروعات المشار إليها وحماية مصالح المستهلكين ، وتقييم مدى الاستجابة لشكواهم .
- ٤ - فحص الشكاوي التي تقدم من المشروعات المشار إليها أو من المستهلكين ، واتخاذ الإجراءات اللازمة لتلافي أسبابها .
- ٥ - إقرار اللوائح الداخلية المتعلقة بالشئون المالية والفنية والإدارية للجهاز دون التقيد بالقواعد والنظم الحكومية .
- ٦ - إقرار اللوائح الخاصة بالعاملين في الجهاز على أن تتضمن جميع الأحكام التي تنظم شئونهم وعلى الأخص تعيينهم وترقيتهم ومجازاتهم وتحديد مرتباتهم ومكافآتهم وحوافزهم ومزاياهم التقديرية والعينية .
- ٧ - تحديد مقابل الخدمات التي يؤديها الجهاز للمشروعات والوحدات المشار إليها .
- ٨ - قبول الهبات والتبرعات والإعانات والمنح التي ترد للجهاز بما لا يتعارض مع أهدافه .

- ٩ - الموافقة على الموازنة السنوية وكذلك اعتماد الميزانية والحسابات الختامية للجهاز .
١٠ - أية مוצرعات أخرى يرى رئيس مجلس إدارة الجهاز عرضها على المجلس .

(المادة الثامنة)

يجتمع مجلس إدارة الجهاز بدعوة من رئيسه مرة على الأقل كل شهر ، وكلما اقتضت الضرورة ذلك ، ويكون اجتماعه صحيحاً بحضور خمسة أعضاء على الأقل بخلاف الرئيس .
وتصدر قراراته بأغلبية آراء الحاضرين وعند التساوى يرجح الجانب الذى منه الرئيس .
وللمجلس أن يدعو لحضور جلساته من يرى الاستعانة بهم دون أن يكون له صوت معدود فى المداولات .

(المادة التاسعة)

يكون لمجلس إدارة الجهاز أمانة فنية يصدر بتشكيلها وتحديد اختصاصاتها وتنظيم عملها قرار من وزير الإسكان والمرافق والمجمعات العمرانية .

(المادة العاشرة)

يمثل رئيس مجلس إدارة الجهاز أمام القضاء وفى صلاته بالغير .

(المادة الحادية عشرة)

يكون للجهاز رئيس تنفيذى يصدر بتعيينه وتحديد معاملته المالية قرار من رئيس مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير الإسكان والمرافق والمجمعات العمرانية ، ويكون الرئيس التنفيذى مسئولاً عن إدارة الجهاز وتصريف شؤنه والإشراف العام على سير العمل به بما يكفل تحقيق أهدافه .

(المادة الثانية عشرة)

تلتزم جميع المشروعات العاملة في مجال مياه الشرب والصرف الصحي بموافاة الجهاز بما يطلبه من تقارير أو بيانات أو إحصاءات أو معلومات تتصل بنشاطها .

(المادة الثالثة عشرة)

يعرض وزير الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية على مجلس الوزراء توصيات ومقترحات الجهاز التي تتطلب صدور قرارات من سلطة أعلى لاتخاذ ما يراه بشأنها .

(المادة الرابعة عشرة)

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره .

صدر برئاسة الجمهورية في ٧ ربيع الأول سنة ١٤٢٥ هـ .

(الموافق ٢٧ أبريل سنة ٢٠٠٤ م) .

حسني مبارك